شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مؤامرة بعثية؟

حتى لو كانت المعلومات التي استندت إليها حكومة بغداد بشأن "المؤامرة البعثية" لقلب نظام الحكم الحالي والاستيلاء على السلطة بعد الانسحاب الأميركي الكامل، صحيحة وغير مبالغ فيها، فان حملة الاعتقالات التي قيل إنها شملت مئات من البعثيين الحقيقيين أو المُفترضين، تعكس فشلاً ذريعاً للحكومة الحالية ولنظام الحكم برمته، ولا تمثّل بأي حال نجاحاً في توجيه ضربة استباقية.

البعثيون لم يعترفوا بالنظام الحالي ولم يؤيدوا العملية السياسية التي بدأت بعد غزو ٢٠٠٣، بل لم يخفوا معارضتهم وعداءهم لها، والذين انضموا إلى هذه العملية منهم إنما تسلّلوا إليها تسلّلا تحت واجهات مختلفة -أكبرها ائتلاف العراقية الذي يقوده شكلياً إياد علاوي وعملياً صالح المطلك وأسامة النجيفي وسواهما- ليكونوا بمثابة حصان طروادة. لكن هذا التسلّل لم يتم تحت جنح الظلام وإنما في غمرة ضوء باهر بموافقة ورضا المُمسكين بتلابيب العملية السياسية (التحالفان الشيعيان والتحالف الكردستاني الذين صوّتوا على استثناء المطلك وسواه من إجراءات المساءلة والعدالة لتمكينهم من دخول البرلمان والحكومة)، بذريعة تمثيل المكوّن السُنّي في السلطة وتحت شعار المصالحة الوطنية التي لم تتم حتى اليوم ولن تتم بعد خمس سنوات من الآن.

والبعثيون انقلابيون بطبيعتهم (عقيدتهم تنصّ على الانقلابية وتاريخهم حافل بالانقلابات والمؤامرات وبأعمال القمع القاسي)، والخوف منهم مشروع والحذر واجب. ولكن أليس من المفروض أن يكون حزب البعث قد انتهى وشيّع إلى مثواه الأخير؟.. حزب البعث لم يكن له وجود حقيقي في العراق. كان مجرد واجهة ولافتة لصدام حسين والمُحيطين به الذين أذلّوا مئات الآلاف من البعثيين كغيرهم من أفراد الشعب العراقي.

نعم من المفترض ألا يشكّل البعثيون خطراً جدّياً، بسبب تاريخ حزبهم ولأن الزمن العربي الحالي قد تجاوزهم كثيراً، فالنظام البعثي الوحيد المتبقي في البلاد العربية يعاني الآن سكرات الموت وسيلحق إن عاجلاً أو آجلاً بأشباهه في العراق وليبيا ومصر وتونس. لكن شرط عدم تشكيل البعث خطراً هو أن يكون النظام القائم قوياً. وقوة الأنظمة لم تعد تكمن في عسكرها وسلاحها. نظام صدام كان قوياً عسكرياً وأمنياً وانهار بسهولة أمام القوات الأجنبية. ونظام القذافي كان هو الآخر قوياً وسقط تحت ضربات ثوار نصفهم لا يُحسن استعمال السلاح. ونظاما بن علي ومبارك كانا أيضا قويين عسكريا وأمنيا ولم يحتج معارضيهما للقوة المسلحة لإسقاطهما الذي أنجزته مظاهرات سلمية متواصلة في الميادين العامة.

ليس حزب البعث قوياً في العراق، إنما نظامنا هو الضعيف، لأنه لم يقدّم بديلاً حقيقياً لنظام البعث، فأصبح يخاف من ظله، ولو أقام البديل المأمول فلا البعثيون ولا حتى الجنّ الأزرق سيُهدده.

هل تريدون أن تأمنوا شرّ البعثيين وغيرهم؟ راجعوا أنفسكم.. اكبحوا فسادكم.. اتركوا نظام المحاصصة.. كافحوا الغش والتزوير بين صفوفكم.. امنحوا الكفاءات الوطنية فرصتها المُستحقة.. احترموا الذين انتخبوكم وأوفوا بوعودكم وتعهداتكم لهم. باختصار: اعدلوا لتناموا مطمئنين من البعثيين وسواهم.

طالباني: الذين يفكرون ويعملون بعقلية الانقلابات والتآمر سيواجهون نهاياتٍ سوداء

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني أن العراق بتجربته الديمقراطية المدعومة بإرادة شعبية عريضة، وبالرسوخ المتواصل لدولة المؤسسات الدستورية بات الآن بعيدا عن أن تمر عليه إرادات الانقلاب والتآمر والعودة إلى الاستبداد والدكتاتورية.

جاء ذلك في حديث واسع لرئيس الجمهورية مع قيادات وكبار ضباط وزارة الداخلية أثناء استقباله لهم أمس في قصر السلام ببغداد.

واستمع الرئيس إلى شرح مفصل قدمه الحضور عن جهود الوزارة استخباريا في متابعة خلايا وشخصيات من البعث الصدامي كانت تعمل وتخطط من أجل زحزحة الاستقرار وإثارة الفوضى وعرقلة المسير نحو الديمقراطية.

كما استمع إلى طبيعة الإجراءات الدستورية المتبعة من قبل أجهزة الوزارة في القبض على المطلوبين وتسليمهم إلى القضاء.

وأثنى الرئيس طالباني على هذه الجهود التي وصفها بالمهمة من أجل الحفاظ على دولتنا وتجربتنا الديمقراطية وحماية الشعب وثرواته من المؤامرات وما يخطط له أعداء العراق في الداخل والخارج.

وفي السياق ذاته، أشار الرئيس إلى أهمية الالتزام بالمعايير المهنية وبالصيغ القانونية والدستورية سواء في مراقبة وتعقب والقبض على المتهمين أو في سير التحقيق معهم وبما يضمن تحقيق العدالة التي هي هدف العراق الجديد.

وقال رئيس الجمهورية: "إن الذين يفكرون ويعملون بعقلية الانقلابات والتآمر سيواجهون نهايات سوداء، ما دام العراقيون قد اجمعوا على أن صناديق الانتخاب هي الطريق الوحيد لتغيير السلطات وتداول السلطة سلميا وبإرادة حرة تعبر عن الرأي الشعبي كما تقرره الانتخابات".

العراقية: الانتهاكات والتهميش سبب إحداث شرخ كبير للوضع العام

المالكي: الطلب قائم على خلفية طائفية وحماية البعثيين وجهات أخرى غير واضحة

بدا واضحا ولأكثر من مراقب أن البلاد تمر بمأزق سياسي حاد وعلى جميع المفاصل العراقية، وأثار جملة من المخاوف لدى المواطن الذي يراقب وبحذر شديد الأداء السياسي الذي يمر بعقدة يصعب حلها، وان التوافقية السياسية أثبتت فشلها في البلاد وذلك بسبب التقاطعات الشاسعة بين النخب السياسية المتصدية للعملية السياسية

□ بغداد / ماجد طوفان

ويوما بعد يوم يبدو جليا أن المشاكل آخذة بالتصاعد نحو أفق لا يمكن التكهن بنهاياته ، وهذا يجعل العملية السياسية قابلة للانهيار في أية لحظة وفق المعطيات الحالية، ولعل الاحداث الاخيرة التي جاءت على خلفية اجتثاث بعض الأساتذة في جامعة تكريت وحملة الاعتقالات التي طالت أكثر من محافظة عراقية اثر تداول معلومات عن محاولة انقلابية يقودها حزب البعث المنحل جاء رد الفعل من مجلس محافظة صلاح الدين بإعلان المحافظة إقليما، قرار مجلس المحافظة جاء ردا على الإجراءات الحكومية، فيما اخذ الأمر ينحو باتجاه تداعيات خطيرة ربما تجر البلاد الى فضاءات مجهولة، رد الحكومة جاء قاطعا وحادا على لسان رئيس الوزراء نوري المالكي والذي أكد أن الحكومة ستقف ضد إقامة إقليم صلاح الدين، مبينا أن الطلب بني على خلفية طائفية وحماية البعثيين، فيما لفت إلى أن المحافظة كانت معقلا للإرهاب، وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي أمس أن مجلس الوزراء سيرفض إقامة إقليم في محافظة صلاح الدين، مبينا أن الطلب بني على خلفية طائفية وحماية البعثيين، فيما لفت إلى أن المحافظة كانت معقلا للإرهاب.

وقال المالكي في لقاء تلفزيوني مع قناة العراقية شبه الرسمية إن "الاستقرار الذي كان باديا قبل أشهر في صلاح الدين هو ضمن تخطيط حزب البعث لأنه يريد أن تبقى المحافظة هادئة وبعيدة عن التوتر والمواجهات وهي مركز لنشاطات وتنظيمات عملهم في الموصل وديالى وكركوك والأنبار وبغداد، أما داخلها فلا لأنهم كانوا يريدون أن يبقونها ظرفا آمنا للتنظيمات"، واصفا المحافظة بـ"أنها نار تغلي تحت الرماد".

وأضاف المالكي أن "قضية الفيدرالية دستورية ولا نمانعها لكن أن تعلن بهذه الطريقة وسط اتهام للحكومة وحديث عن حزب البعث وطائفية، فانه مدخل خطأ، وزادني غرابة أنهم يقولون لبعض المعترضين لقد طلب منا أن نحقق ملاذ آمنا للبعثيين العائدين من سوريا وليبيا واليمن"، مؤكدا أن "واحدة من أهداف الفيدرالية في ذهن الرجل الأول في هذه الدعوة هو توفير ملاذ آمن للبعثيين على أساس انه إذا أصبحت المحافظة إقليما فليس من حق الحكومة أن تدخل".

وتابع المالكي أن "الحكومة تدخل وراء المطلوبين في أي مكان وأي إقليم كان فيه مشتبهين"، مستدركا بالقول أن "أهالي صلاح الدين رفضوا الفكرة وسيرفضونها".

وأشار المالكي إلى أن "ما حصل في صلاح الدين طلب وليس إعلانا عن إقليم"، لافتا إلى أن "هذا الطلب سيقدم إلى مجلس الوزراء الذي سيرفضه كونه قائما على خلفية طائفية وحماية البعثيين وخلفيات أخرى غير واضحة".

وأوضح رئيس الوزراء أن "مجلس الوزراء أذا قبل الطلب فسيذهب إلى مجلس النواب وقطعا سيرفضه وإذا قبل مجلس النواب سيذهب إلى الشعب ليصوت عليه بنصف زائد واحد في المحافظة وهو ما لا يتحقق ليصبح الطلب سالبا بانتقاء الأصوات"، مشيرا إلى أن "كل الذين يتحركون الآن على مثل هذا العمل سيواجهون بإجراءات كون هذه الخطوة هي الأولى من خمس خطوات حتى يصلوا إلى مرحلة الفيدرالية".

ودعا المالكي أهالي صلاح الدين إلى "أن لا يصابوا بالذعر والخوف وان يعتمدوا على وجهة نظرهم وتفعيل الأصوات التي ترفض هذا المنطق"، مبينا أنه "لو جاء سياسيو صلاح الدين بفيدرالية بعيدة عن هذه الأجواء والآثار وضمن السياقات الطبيعية وبدون إعلان الخصومة سلفا مع الدولة فهذا حقهم إلا أنهم اختاروا لها اختيارا سيئا في ظل حركات وتحركات حزب البعث وتوجه الدولة لمواجهة الخطر".

وأكد المالكي أن "الحكومة مع الفيدرالية ولكن، هذا سينتهي إلى تقسيم غير دستوري ومن حقنا أن نعارض لأنه سيتبعه تهديد بقطع المياه والطرق بين بغداد والموصل وكردستان وهذه مقدمات الانفصال"، مشيرا إلى أن "المخاوف بدت الآن لدى المكونات الأخرى من التوجه الذي جاء به مجلس المحافظة محافظة صلاح الدين التي تمتلك موارد وحدود محدودة وهي محافظة تعايش فيها العرب والكرد والتركمان والسنة والشيعة".

ولفت رئيس الوزراء إلى أن "هذه المرة هي ليست الأولى التي تحدثت فيها صلاح الدين عن الفدرالية والإقليم وموضوع التهميش"، متسائلا "ماذا يقصدون بالتهميش هل هناك نقص في حصتهم من الموازنة الوطنية العامة وإذا كان هناك نقص فليخبروني بان حصتهم ناقصة لمعالجة الموضوع وهو غير موجود".

من جانب آخر، القائمة العراقية كان موقفها يعتبر موقفا متطورا وجاء مؤيدا لموقف المالكي فقد أعلن إن "القائمة العراقية تقف بالضد من قرار مجلس محافظة صلاح الدين بإعلانها إقليما وأنها مع الوحدة وضد أية محاولة للانشقاقات" وقال مسؤول الهيئة التنسيقية للقائمة العراقية عضو حركة الوفاق الوطني عبد الكريم الجبوري في مؤتمر صحفي حضرته (المدى) أن العراقية تعلن رفضها لقرار مجلس محافظة صلاح الدين بإعلان المحافظة إقليما إداريا إلا انه استدرك أن الانتهاكات والتهميش سبب إحداث شرخ كبير للوضع العام". وأضاف إن "القائمة العراقية تقف بالضد من قرار مجلس محافظة صلاح الدين بإعلانها إقليما وأنها مع الوحدة وضد أية محاولة للانشقاقات".

وكان مجلس محافظة صلاح الدين صوت الخميس الماضي بغياب كتلة دولة القانون على إعلان محافظتهم إقليما إداريا اقتصاديا. وأثار إعلان مجلس محافظة صلاح الدين جعل المحافظة إقليما ردود فعل متباينة في الأوساط الرسمية والشعبية بين المؤيدة له على أنه حق كفله الدستور وبين الرافض له على أنه جزء من مشروع تقسيم العراق حيث دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في بيان له صدر عقب إعلان المحافظة إقليما أهالي صلاح الدين الى تغيير موقفهم من الإقليم حفاظا على وحدة العراق.

مبررات المخاوف في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي

□ بغداد / خاص المدى

يعيش المشهد السياسي حالة ترقب وتخوّف في آن واحد مع قرب موعدً انسحاب القوات الأميركية من العراق بحلول نهاية العام الجاري. وصنّف المراقبون التخوف إلى صنفين الأول يتعلق بالتخوف السياسي لاسيما مع ارتفاع وتيرة الخلافات السياسية مؤخرا على خلفية الاعتقالات التي نفذتها الحكومة بحق بعثيين وضباط سابقين بتهمة التخطيط للانقلاب على الحكومة. أما التخوف الأمني فيتعلق بجهوزية القوات الأمنية على المسك بزمام الأمور في المرحلة المرتقبة.

التخوف السياسي بني على أساس الصراعات التي شهدتها البلاد مؤخرا وأهمها اعتقال عدد كبير من أعضاء حزب البعث المنحل وضابط في الجيش السابق بتهمة التخطيط للإطاحة بالحكومة الحالية بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق. الأمر الذي شهد رفض بعض أطراف الكتل السياسية وفي مقدمتها القائمة العراقية.

ووفقا لهذا الاعتقاد جدد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني تحذيره من نشوب حرب أهلية في العراق بعد انسحاب القوات الأميركية بسبب هذا الأمر الذي أخذت وتيرته ترتفع رويدا رويدا، مؤكدا أن الكرد لن يكونوا طرفاً فيها.

وقال بارزاني في حديث متلفز إن "انسحاب الأميركيين من العراق سيفسح المجال لحرب أهلية مفتوحة"، مبينا أن "الكرد سيلعبون دوراً للحيلولة دون وقوع هذه الحرب دون أن يكونوا طرفا فيها". مضيفا أن الكرد ليسوا طرفاً في الصراع المذهبي ولن يكونوا كذلك. وأشار بارزاني إلى أن "هناك خلافات ناجمة عن تفسير كل طرف للدستور على مزاجه، وان رئيس الحكومة نوري المالكي يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن ذلك باعتباره رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة"، نافيا أن يكون اتفاق أربيل منطوياً على أية بنود سرية".

وسبق لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني أن حذر، في السادس من أيلول الماضي، من احتمال نشوب حرب داخلية بعد الانسحاب الأميركي من العراق، كما أكد أن التدخلات الخارجية ستزداد مع عدم بقاء تلك القوات، مشيرا إلى أن الحاجة للقوات الأميركية في العراق لا تزال قائمة، كما أوضح أن القوى العراقية تعترف بذلك فيما بينها، لكنها تصرح بخلافه أمام وسائل الإعلام.

ويرى الباحث في الشأن السياسي العراقي احمد الصحن أن التخوف الذي أبداه بارزاني ناتج عن الخلاف الكبير الحاصل بين القوى السياسية التي من المحتمل أنها ستعيد العراق إلى المربع الأول أي مرحلة ما بعد دخول القوات الأميركية إلى العراق عام ٢٠٠٣ مباشرة. وأوضح الصحن أن مسألة جاهزية القوات المسلحة العراقية أصبحت عديمة الأهمية إزاء ما يحدث من اختلاف كبير بين القوى السياسية. مضيفا "في الفترة التي أعقبت دخول الأميركان إلى العراق ظهرت إلى الواجهة كل المشاكل التي أراد الأميركان من خلالها لعب دور الوسيط باحتراف عال من خلال استخدام وسائل الضغط كافةً. وبيّن أن الأمر عاد من جديد لاسيما بعد عودة قضية انتهت قبل دخول القوات الأميركية إلى البلاد وهي قضية حزب البعث، مشيرا إلى ان هذه هي المشكلة الأكبر التي تخلق الأجواء المناسبة والتي تجعلنا نتخوف على العراق بعد الانسحاب الأميركي. وشدد الصحن على أن العراق سيكون إعصارا قادما في الشرق الأوسط ما لم تتحرك القوى السياسية بمسؤولية هي الأكبر بتاريخها وتاريخ البلاد أو أن تحاول القوى الإقليمية التي تدفع العراق إلى الانفجار السيطرة على هذا البركان لان انفجاره سيهدد امن واستقرار جميع دول المنطقة.

في المقابل اعتبر النائب عن كتلة المواطن حبيب الطرفي المخاوف المثارة من الانسحاب الأميركي بأنها تهدف إلى خلق حالة من الهلع في صفوف الشعب العراقي. وقال الطرفي إن التحذيرات التي تصدر من بعض الساسة بشأن احتمال تعرض البلاد إلى غزو من قبل دول الجوار بعد الانسحاب الأميركي هي تقليعة إعلامية تهدف إلى بعث الخوف في نفوس المواطنين. وأضاف إن الجميع يعرف إن أية دولة من دول الجوار ليس بإمكانها أن تقدم على غزو البلاد كما أن العراق لن يقبل بوصاية أية دولة من تلك الدول عليه"، مشيرا إلى أن "الأميركان يحاولون أن يرسخوا فكرة في أذهان البعض بأن إيران ستحل محلهم بعد انسحابهم. وأكد أن هذه المخاوف والتحذيرات تهدف أيضا إلى التشكيك بقدرة العراقيين في حفظ الأمن بعد الانسحاب الأميركي وكذلك خلق جو من الفوضى بعد الانسحاب الأميركي المرتقب.

وفيما يتعلق بالتخوف الأمني، استبعد الباحث الصحن وجود دولة تفكر بغزو العراق عسكريا لان الولايات المتحدة الأميركية مازالت قريبة وان مثل هكذا أعمال سوف ينظر إليها بعين الريبة. وأضاف الصحن لا يوجد بلد يريد أن يدخل العراق ويخرج منه مثل ما حصل مع الأميركان الذين خرجوا مذمومين من العراق مشيرا إلى أن كل من يطمعون لان يتواجدوا بالعراق بإمكانهم ان يتواجدوا عبر بوابات عديدة منها الشركات الأمنية والمخابرات وولاءات السياسيين.

من جهته يقول الخبير الأمني احمد الشريفي ان هناك ضعفا واضحا في المنظومة الامنية العراقية مطالبا الكتل السياسية الداعية الى خروج القوات الاميركية بعدم "الاستهانة" بدماء العراقيين وإدراك تداعيات ذلك ضعف المنظومة الامنية على مرحلة ما بعد الانسحاب. وأوضح الشريفي أن المنظومة الأمنية تندرج فيها القوات البحرية والجوية بالإضافة إلى القوات البرية. وبين "على المستوى البحري فالعراق ما زال في بداية بناء قوة بحرية، فالإطلالة البحرية محدودة، والاقتصاد العراقي ريعي، وهذا يستدعي الحذر من اي عملية إرهابية تستهدف البحرية العراقية في الموانئ لأنها تلحق أضرارا مباشرة بالاقتصاد العراقي. وأضاف "وفي ما يتعلق بالمجال الجوي، فالدولة لا تملك شيئاً من القدرات الجوية ولو ان لديها عدداً من الطائرات المروحية لا تستطيع أن تعوض الجهد الذي كان معولاً عليه من القطعات والطائرات الأميركية".

الى ذلك اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر ان الحديث عن جاهزية القوات الامنية بعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد ينقسم إلى أمرين، الأول يتعلق بالقدرة الداخلية والثاني بالقدرة الخارجية. وأوضح الشابندر "من الناحية الداخلية لا يمكن القول إن القوات الأمنية قادرة على مسك زمام الأمور بشكل كامل وفي الوقت نفسه لا يمكن القول إنها عاجزة عن إدارة الملف الأمني الداخلي. وأضاف ان المشكلة الحقيقية تتعلق بالقوة الدفاعية على مستوى الجو والبر والبحر وهناك إجماع سياسي على ان القوة الدفاعية يشوبها الكثير من الخلل ونقاط الضعف. وبين "أن حل هذا الموضوع يتم عن طريق التدريب والاستعانة بالمدربين إضافة إلى التنسيق الإقليمي وحل المشاكل مع دول الجوار وليس عن طريق بقاء القوات الأميركية.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

استعداد القوات الاميركية للرحيل من العراق.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون